

|                                                                                        |                                  |
|----------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------|
| الإدارة والاقتصاد                                                                      | الكلية                           |
| الاقتصاد                                                                               | القسم                            |
| monetary theory                                                                        | المادة باللغة الانجليزية         |
| النظرية النقدية                                                                        | المادة باللغة العربية            |
| الرابعة                                                                                | المرحلة الدراسية                 |
| الدكتور مصطفى احمد عبد                                                                 | اسم التدريسي                     |
| The New Quantity Theory of Demand for Money                                            | عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية |
| النظرية الكمية الجديدة للطلب على النقود                                                | عنوان المحاضرة باللغة العربية    |
| الاولى                                                                                 | رقم المحاضرة                     |
| ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، الأردن 1999. | المصادر والمراجع                 |

محتوى المحاضرة



## النظرية الكمية الجديدة -نظرية فريدمان - للطلب على النقود

اولا: المدرسة النقدية (النقديون):

لقد جاءت هذه المدرسة امتدادا للنظرية الكمية للنقود، ويسمى أنصار هذه النظرية بالنقديين وذلك نسبة إلى مدرسة شيكاغو النقدية بالولايات المتحدة الأمريكية ومن أنصار هذه المدرسة في الوقت الحالي ميلتون فريدمان وغيره، وانطلاقا من نماذج التوازن في الاقتصاد لمارشال يعتبر النقديون أن التوازن في الاقتصاد يحدث تلقائيا من خلال التغيرات في الأسعار النسبية، كما يعتبرون أن الدراسة والتحليل يجب أن تنصب على مختلف مستويات التوازن، بحيث يتم الانتقال من مستوى لآخر حتى الوصول للأسعار. (1)

تؤكد هذه المدرسة أن أسباب التغيرات في المستوى العام للأسعار تعود إلى كمية النقود والتي تتمثل في النقود القانونية ونقود الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، وأن المضمون العام لهذه المدرسة يقوم على أن التغيرات النقدية تؤثر على مستوى الأسعار والدخل القومي. (2)

وفي الواقع أن هذه النظرية الحديثة، لا تعتبر تكرارا مجددا لنظرية كمية النقود التقليدية، وإنما تمثل محاولة من الاقتصاديين النقديين للابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها الأفكار النقدية التقليدية من جهة ومسايرة التقدم والتطور الفكري الذي حدث من جهة أخرى. ولقد اهتم فريدمان بتكملة المنهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الإطار العام لنظرية الاختيار، وأيضا المبادئ العامة لنظرية الطلب على النقود بمعنى أنه قد حاول تحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية. فالمتأمل لنظرية فريدمان يجدها مجرد محاولة لتجديد وإعادة صياغة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود بحيث تتفق والاحتياجات الفعلية للعصر الحديث وتستطيع تقديم حولا واقعية للظواهر الاقتصادية فضلا عن أنها كانت تهدف أساسا لوضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت نظرية كينز في علاج هذه الظاهرة. ولقد حاول فريدمان تحليل الطلب على النقود بهدف الوصول إلى نوع معين من أنواع

(1) : مروان عطون، النظريات الاقتصادية، دار البحث للنشر، الجزائر، 1989، ص.ص.113.114.

(2) : أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، ص.ص.145.146.

السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باستخدام عدة مداخل حديثة  
للتحليل. (3)

ثانيا: محددات دالة الطلب على النقود كما يراها فريدمان:

لقد جاء تحليل ميلتون فريدمان كمحاولة علمية وعملية لتفسير الظواهر الاقتصادية  
الكلية

وذلك من خلال سلوك الوسطاء الاقتصاديين أي الوحدات الاقتصادية، إذ نجد أن هذا  
التحليل قام على الأساس الذي تقوم عليه حسابات الوحدات الاقتصادية، ولذلك فقد أكد  
فريدمان أن هذه الوحدات وهي بصدد تقييم مراكزها المالية، لا تهتم فقط بالموازنة بين  
الأصول النقدية

والأصول المالية ولكن تهتم أيضا بتحقيق التوازن بين جميع الأصول المتاحة لديها  
(مالية، حقيقة نقدية) وبين جميع مكونات الثروة الكلية.

وطبقا لفريدمان فإن النقود يمكن اعتبارها أصل كباقي الأصول الأخرى سواء كانت  
أوراق مالية أو أصول حقيقة أو سلع استهلاكية... الخ. وبذلك فإن الطلب على النقود  
شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع يتوقف على القيود التي تفرضها  
الميزانية وعلى سعر النقود فبالنسبة لقيود الميزانية (مستوى الدخل) فيحدد بمقدار  
الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية وأما سعر النقود فيحدد طبقا لتكلفة  
الفرص البديلة. (1)

ويرى فريدمان أن الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية  $(\frac{M}{P})$  هو دالة في  
المتغيرات التالية: (2)

- 1 - تكلفة الاحتفاظ بالنقود لأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة، حيث أن مفهوم الثروة  
الكلية عند فريدمان هي أنها تشمل على الأشكال التالية: (3)
- النقود باعتبارها المحدد الأول لهذه الثروة باعتبارها أصل نقدي.

(3): صبحي تادرس قريصة، النقود و البنوك، دهر النهضة العربية، لبنان، 1984، ص.ص. 247.246 .

(1): أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص.ص. 146.145 .

(2): صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص.ص. 247.246 .

(3): أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص. 147 .

- الأصول المالية (أسهم - سندات).

- الأصول الحقيقية (العقارات - الأراضي - وغيرها).

- رأس المال البشري (المتمثل في الطاقة على العمل والتي تترجم في الدخل المتحققة من العمل).

وتقاس هذه الثروة بما يفقده المحتفظون بها من عائدات مضى بها في صورة عائد مضى به في صورة فائدة على السندات ( $R_b$ ) ، أو ربح مضى به في صورة عائد على الأسهم ( $R_s$ )

وما يمكن أن يفقده المحتفظون بثروتهم في شكل انخفاض في قوتها الشرائية نتيجة للتضخم

ويقاس بمعدل التضخم المتوقع أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار خلال فترة من

$$\text{الزمن ويعبر عنه بالرمز: } \left( \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p} \right).$$

2 - الثروة والدخل الحقيقي: ويتغلب فريدمان على مشكلة قياس الثروة برسملتها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها، و يستخدم في رسمة الدخل القومي الحقيقي معدل عام لسعر الفائدة. ويعتبر فريدمان الدخل القومي الحقيقي في دالة الطلب على النقود كمتغير محدد للطلب عليها وكمعبر عن الثروة الحقيقية، ولا يأخذ فريدمان مفهوم الدخل الجاري كما فعل كينز والتقليديون من قبله بل يأخذ بمفهوم " الدخل الدائم أو المستمر " وهو رقم متوسط يعكس التيار المتدفق من الثروة كما تحدده تجارب الماضي وواقع الحاضر وتوقعات المستقبل و لنرمز له بالرمز: ( $Y_p$ ).

3 - النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية و يرمز لها بالرمز: ( $H$ )، و تتمثل بالإنسان نفسه كثروة بشرية، فالتعليم مثلاً يشكل استثماراً موجه لزيادة الثروة البشرية و هذا يؤدي إلى زيادة العائد المتوقع من هذه الثروة بينما يعتبر امتلاك الأصول الطبيعية ثروة غير بشرية، و يمكن أن يؤدي تغير النسبة بين هذين لنسبة يمكن أن تؤثر على مستوى الدخل الدائم و المتوقع في المدى أو الأجل الطويل، و كلما زادت النسبة ( $H$ ) كلما زاد الطلب الحقيقي على النقود.(1)

(1) : ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر، الأردن، 1999، ص. 380 .

4 - وأخيرا العوامل التي يمكن أن تؤثر في تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود بالمقارنة بغيرها من الأصول الأخرى ويرمز لهذه المجموعة من العوامل بالرمز:  $(U)$ ، حيث أن التغيرات في أذواق الأفراد ومدى تفضيلهم الاحتفاظ بالنقود نتيجة للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على العوامل

والشروط الاقتصادية وغير الاقتصادية مثل درجة التأكد والتحركات الجغرافية حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة تفضيل الأفراد للنقود السائلة. (2) وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية: (3)

$$\frac{M}{P} = f(R_b, R_s, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, Y_p, H, U)$$

حيث أن:

$\frac{M}{P}$  : دالة الطلب على النقود عند فريدمان.

$R_b$  : عائد على السندات.

$R_s$  : عائد على الأسهم.

$\frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}$  : معدل التضخم (أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار).

$Y_p$  : الدخل الدائم أو المستمر.

$H$  : النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.

$U$  : العوامل المؤثرة في أذواق وتفضيلات الأفراد.

إن المحددات الخمسة عدى  $(Y_p)$  في الدالة المذكورة تدخل بشكل أو بآخر في تحديد مستوى الدخل الدائم و المتوقع  $(Y_p)$ ، لذلك فإنه ليس من المستغرب أن يطلق على نظرية فريدمان نظرية الدخل الدائم للطلب على النقود أي انه يمكن اختصار الدالة السابقة بحيث تكون: (1)

(2) : ناظم محمد نوري الشمري، نفس المرجع، ص. 380.

(3) : صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص. 247.

(1) : ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص. 381.

بالرجوع إلى المعادلة الأولى نجد انه من الواضح أن تكلفة الاحتفاظ بالنقد ترتفع كل ما ارتفعت العائدات المضحية بها نتيجة الاحتفاظ بها بدلا من شرائها سندات أو أسهم، وأيضا إذا انخفضت قوتها الشرائية نتيجة الاحتفاظ بها بدلا من شرائها سلع ترتفع أسعارها، ويرى فريدمان أهمية الثروة الحقيقية والدخل الحقيقي للأفراد كمحددات للطلب على النقد، فزيادة الثروة والدخل الحقيقي يؤديان إلى زيادة الطلب على النقد وذلك مرده في أنه على المستوى القومي عندما يزيد الدخل القومي الحقيقي يزيد الطلب الكلي على النقد لتمويل المعاملات الاقتصادية، وهنا يكون الطلب على النقد دالة طردية تناسبية في الدخل القومي الحقيقي، كما أنه من ناحية أخرى على مستوى الدخل الحقيقي للفرد يمارس التغير في الدخل الحقيقي أثرا آخر على الطلب على النقد فعندما يزيد الدخل الحقيقي للفرد يزيد الطلب على الاحتفاظ بالنقد، ولكن بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد استنادا إلى أن الطلب على النقد يماثل الطلب على السلع الكمالية فمرونة الطلب الدخلية على النقد أكبر من الواحد وهذا ما تأكده البحوث التطبيقية.<sup>(2)</sup>

أما النسبة بين الثروة بين الثروة البشرية وغير البشرية كمتغير في دالة الطلب على النقد يرى فريدمان أن العلاقة السببية بين هذا المتغير والطلب على النقد علاقة طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية، والحجة في ذلك أن الثروة المادية قابلة للتحويل في شكل نقدي، بينما يصعب تحويل الثروة البشرية إلى شكل نقدي، وعليه كلما ارتفعت نسبة عنصر الثروة البشرية في إجمالي الثروة كلما زاد الطلب على النقد حتى يمكن مواجهة تلك الفترات التي تكون فيها سوق العمل راكدة.

وأخيرا يجمل فريدمان العوامل المؤثرة في تفضيل وأذواق المحتفظين بالمقارنة مع غيرها من الأصول والسلع الأخرى في (متغير متبق) يفسر التغيرات في الطلب على النقد التي لا تفسرها المتغيرات الكمية الأخرى. ويرى فريدمان كما تؤكد الدراسات التطبيقية أن الثروة الحقيقية وبالتالي الدخل القومي الحقيقي هو المحدد الرئيسي للطلب على النقد في المدة الطويل وأنه في ضوء استقرار دالة الطلب على النقد، واستقلال عرض النقد عن الطلب عليها يخلص فريدمان إلى أن الذي يحكم التغير في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة هو التغير في نصيب الوحدة المنتجة من

(2) : صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص. 247 .

كمية النقود، وإذا أخذنا في الاعتبار التغير في الناتج القومي يعتبر التغير في كمية النقود متغيرا استراتيجيا. وعلى حساب التكرار نخلص من هذا العرض الموجز للمعالم الرئيسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود أن مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وإن المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير الاتجاهي في كل من الناتج القومي والتغير في الطلب على النقود أو في سرعة دورانها.(1)

وفي نظرة تقييمية يمكن القول بأن النظرية النقدية المعاصرة بالمقارنة مع صورتها التقليدية أكثر عمقا وواقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود و الأسعار، فهي تأخذ في اعتبارها تأثير التغير في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي، والتغير في الطلب على النقود، على مستويات الأسعار، بالإضافة إلى الدراسة المعمقة للعوامل التي تحدد الطلب على النقود. وكمفسر للقوى التضخمية في البلاد المتخلفة فهي - مع القيود التي ترد على مدى صلاحيتها- تعد أكثر واقعية في تفسير هذه القوى بالمقارنة مع النظرية الكمية التقليدية وأيضا أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية.

---

(1) : صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص. 249 .